

## آفاق بترول شرق المتوسط

## وليد خدوري\*

## آفاق الصناعة البترولية الإسرائيلية وحدودها

**تحاول** إسرائيل منذ بداية الألفية الثانية اكتشاف البترول في مياه شرق المتوسط، وذلك بعد الاكتشافات الغازية التي حققتها مصر في مياهها شمالي الإسكندرية وبور سعيد، والسلطة الفلسطينية في بحر غزة باكتشاف حقل "غزة مارين".

تغيرت أهداف إسرائيل البترولية بالتدرج. فالهدف الأول كان أمنياً، وهو تحقيق الاكتفاء الطاقوي الذاتي، ولهذا تركزت الأبحاث الاستكشافية البحرية خلال أول أعوام الألفية على المياه الجنوبية المحاذية لمياه بحر غزة الفلسطينية. لكن بعد فترة وجيزة تبين أن الاحتياط المكتشف في المياه الجنوبية ضحل ولن يكون كافياً لتلبية الطلب على الطاقة محلياً، فضلاً عن إمكان التصدير.

في إثر ذلك، حُولت الاهتمامات الاستكشافية خلال نهاية العقد الأول من الألفية إلى المياه الشمالية للعثور على اكتشافات جديدة، وتحديدًا في المناطق المحاذية للمياه اللبنانية والقبرصية. وتزامنت الاكتشافات الإسرائيلية في المياه الشمالية مع نشر تقرير إدارة المسح الجيولوجي الأميركية في آذار/مارس ٢٠١٠ بشأن الاحتياط النفطي والغازي في حوض ليفانت (الذي يشمل معظمه المناطق البحرية لقطاع غزة وإسرائيل وقبرص ولبنان وسورية). تبع هذه المرحلة من الاكتشافات الإسرائيلية في المياه الشمالية عملية تطوير الحقول الضخمة، وخصوصاً حقلي "تامار" و"لفيتان"، ولم يجرِ تطوير أي من الحقول الصغيرة الشمالية حتى الآن.

بناءً على الاحتياط المكتشف في المناطق البحرية، والذي بلغ ٣٩ تريليون قدم مكعبة تقريباً، بدأت إسرائيل بتغيير الأسس المعتمدة لسياستها الطاقوية، وشرعت تخطط لتحويل تغذية معظم محطات الكهرباء المحلية من الاعتماد على المنتجات البترولية أو الفحم إلى استعمال الغاز الطبيعي. كما باشرت تخطط لتشييد منظومة أنابيب متكاملة وشاملة لإيصال الغاز إلى مختلف أنحاء البلد. وشكّل الهدف من هذا التغيير بعداً استراتيجياً في المقام الأول، هو الاعتماد على وقود محلي بدلاً من استيراد وقود أجنبي، فالاعتماد الكامل على الغاز الطبيعي فقط، أثار المخاوف بسبب إمكان ضرب الشبكة، أو قطع الإمدادات من الحقول الضخمة، أو لعطل صناعي.

\* خبير نفطي ورئيس التحرير السابق لنشرة "ميس" النفطية.

من الجدير بالذكر، أن المخطط الإسرائيلي اعتمد على تحويل جميع محطات الكهرباء لتغذيتها بالغاز الطبيعي، باستثناء محطة واحدة ذات طاقة كبيرة تعتمد على وقود مختلف للاعتماد عليها في أثناء انقطاع إمدادات الغاز.

هدف التحويل إلى الغاز أيضاً إلى تحسين البيئة وتقليص ظاهرة الانبعاث الحراري، وأخيراً، بدأ التخطيط لتصدير الغاز.

بادرت إسرائيل إلى اتخاذ خطوات استكشافية سريعة نسبياً، مقارنة بالدول المجاورة، وتمكنت من بدء الإنتاج من حقل "تامار" لتغذية السوق المحلية في ربيع سنة ٢٠١٣، وتوقيع اتفاقات تصدير خلال منتصف العقد لتسليم غاز حقل "لفيتان" مع نهاية العقد الراهن.

### برامج تطوير الحقول الغازية

حاولت إسرائيل جاهدة منذ تأسيسها في سنة ١٩٤٨ اكتشاف البترول في المناطق البرية، لكن من دون أي نجاح يُذكر، إذ تم الاعتماد على شركات قليلة الخبرة، أكانت محلية أم أجنبية صغيرة. ولم تشارك أي من الشركات النفطية الدولية في الاستكشاف في إسرائيل طوال القرن العشرين خوفاً من المقاطعة العربية، والصعوبات التي يمكن أن تواجهها في الدول النفطية العربية. لكن مع تحقيق الاكتشافات في كل من المياه المصرية وبحر غزة تغيرت هذه الصورة، كما تغيرت مع توقيع معاهدة كامب ديفيد ومعاهدات السلام مع دول عربية مجاورة.

منحت الاكتشافات في المياه المصرية وغزة، إسرائيل فرصة لتحقيق هدفها الاستراتيجي بتحقيق توازن جيو - استراتيجي إضافي مع الدول العربية المجاورة، عبر اكتشاف البترول، للمساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وعدم الاعتماد على الاستيراد من الدول العربية المجاورة أو عبر الأراضي العربية. بل حتى في أحسن الأحوال، إمكان التصدير واستغلال الصادرات في تعديل ميزان القوى مع الدول العربية لمصلحتها. كما فسحت اتفاقيات السلام المجال أمام الشركات النفطية الدولية للاستفادة من الوهن الذي لحق بقوانين المقاطعة العربية، فضلاً عن ضعفة النظام الإقليمي العربي. انتهزت السلطات الإسرائيلية هذه الفرص، فأعطت برامج الاستكشاف البترولية الأولوية. وبسرعة، شكل الإنتاج من حقل "ماري ب" في المياه الجنوبية بدءاً من سنة ٢٠٠٤ أول إنتاج تجاري من المناطق البحرية. ويُقدّر احتياط "ماري ب" بـ ١,٥ تريليون قدم مكعبة، الأمر الذي يدل على صغر حجم الحقل. لكن على الرغم من ضآلة الاحتياط، فإن "ماري ب" استغل للمساهمة في تلبية الطلب المحلي، وبلغ إنتاجه ٦٠٠ مليون قدم مكعبة يومياً تقريباً من ستة آبار، فضلاً عما كانت تستورده إسرائيل من الغاز المصري عبر خط الأنابيب الممتد من العريش إلى عسقلان.

كما جرى اكتشاف عدد محدود جداً من الحقول الغازية الأخرى الصغيرة الحجم في المياه الجنوبية، لكن لم يتم استغلالها حتى الآن نظراً إلى ضآلة احتياطها وعدم جدواه الاقتصادية. اتجهت إسرائيل خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، بعد خيبة الأمل في المياه الجنوبية وحقولها الصغيرة، إلى الاستكشاف في المياه الشمالية، واستطاع كونسورتيوم بقيادة شركة "نوبل إنرجي" الأميركية وشريكها شركة "ديليك" الإسرائيلية حتى سنة ٢٠١٠، اكتشاف الحقول الغازية في المياه الشمالية في مقابل شاطئ حيفا، والمحاذية للمياه اللبنانية والقبرصية. احتوت معظم هذه الحقول على احتياط محدود الحجم، يتراوح ما بين ١,٥ - ٣ تريليونات قدم مكعبة للحقل الواحد، وذلك باستثناء الحقلين الضخمين: أولاً، "تامار" الذي يبلغ احتياطه نحو ١٠ تريليونات قدم مكعبة، وقد بدأ

الإنتاج التجاري منه في ربيع سنة ٢٠١٣، وتتزود منه شركة الكهرباء الإسرائيلية الحكومية بـ ٢,٧ بليون متر مكعبة من الغاز سنوياً من خلال عقد لـ ١٥ عاماً. وتبلغ قيمة الصفقة ١٠ مليارات دولار تقريباً، على مدى فترة العقد، وتزود إمداداته السوق الداخلية. وقد وفر هذا العقد الضمان اللازم للكونسورتيوم المسؤول عن تطوير "تامار" لاقتراض الأموال من المصارف الدولية لاستكمال تطوير الحقل. وعلى غرار ما هو معتاد في هذه الحالات، لم يتم نشر سعر الغاز رسمياً، لكن صحيفة "بلاتس أويل غرام" المتخصصة كشفت أن السعر يتراوح ما بين ٥ و٦ دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وتوقعت الشركة المسؤولة عن "تامار" أن يكون احتياط الحقل، علاوة على حقل "داليت" المجاور، وافياً لتأمين حاجة الاستهلاك الإسرائيلي لعقدين من الزمن. الحقل الثاني هو حقل "لفيتان" الذي يُقدّر احتياطه بـ ١٧,٥ - ٢٠ تريليون قدم مكعبة.

ونظراً إلى التكاليف العالية لتطوير الحقول في مياه شرق المتوسط العميقة (٢٠ ألف قدم، تقريباً، تحت سطح البحر)، قرر الكونسورتيوم إعطاء تطوير حقل "تامار" و"لفيتان" أولوية، وغض النظر عن تطوير الحقول الصغيرة مرحلياً.

## نزاع السلطات الإسرائيلية مع الكونسورتيوم

واجه الكونسورتيوم، بعد الاكتشافات التي حققها، اعتراضات من طرف سلطة مكافحة الاحتكار بشأن إمكان تعديل بنود عقود التطوير، فضلاً عن اتهامات للكونسورتيوم بوضع احتكاري، الأمر الذي قد يؤدي إلى الإضرار بمصالح الاقتصاد والمستهلك الإسرائيليين.

أدت هذه الخلافات السياسية والقانونية بين إسرائيل والكونسورتيوم إلى تأخير تطوير الحقول الضخمة في سنة ٢٠١٥، وسط تساؤلات طرحت إزاء حقوق الكونسورتيوم وملكيته، الأمر الذي أدى إلى تأخير تطوير الحقلين الضخمين (تامار و"لفيتان")، وأيضاً إلى تردد الشركات النفطية الدولية بالاستثمار في صناعة الغاز الإسرائيلية، كذلك تأخير توقيع عقود التصدير إلى الدول العربية المجاورة، إلى حين صدور قرار إسرائيلي رسمي يوضح ماهية اتفاقات التعاقد بشأن ملكية الحقول، وفحوى العقود مع الكونسورتيوم.

وتأجلت أيضاً عمليات الاستكشاف بعد العثور على حقل "تامار" و"لفيتان"، وانحصر العمل في تطوير هذين الحقلين فقط، بحيث تأجل تطوير الحقول الصغيرة، وكذلك محاولة استكشاف حقول جديدة. وقد أدت عدة عوامل دوراً في هذا التأخير الذي أعاق كثيراً تطوير صناعة الغاز الإسرائيلية خلال الفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٥، منها التكاليف الباهظة في المياه العميقة، وشح السيولة المالية اللازمة عند شركات الكونسورتيوم، والخلاف السياسي - القانوني مع السلطات الحكومية، والانهايار العالمي لأسعار النفط والغاز.

لكن بناء على التسوية النهائية بين الحكومة الإسرائيلية والكونسورتيوم، تم بيع حصة الكونسورتيوم في حقل "كاريش" و"تانين" القريبين أحدهما من الآخر في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ويُقدّر الاحتياط الغازي في الحقلين بـ ٦٠ - ٨٠ مليار متر مكعبة من الغاز. ويُعتبر "كاريش" أقرب حقل إسرائيلي إلى المياه اللبنانية، إذ إنه يبعد عشرة أميال تقريباً، عن الحدود البحرية اللبنانية. لقد اضطر الكونسورتيوم إلى بيع حصته في الحقلين إلى شركة "إينرجين" اليونانية المسجلة في قبرص بمبلغ قيمته ١٤٨,٥ مليون دولار تم تسديدها إلى شركة ديليك. وتعمل شركة "إينرجين" في البحر الأدرياتيكي، وشرق المتوسط في كل من اليونان ومصر، وقد حاولت التنقيب سابقاً في المياه

الإسرائيلية، لكنها حفرت آباراً جافة في كل من حقلي "سارة" و"ميرا" الشماليين. بدأت إسرائيل، غداة اكتشاف حقل "لفيتان" العملاق، تتطلع بسرعة نحو التصدير. واقتصرت المشاريع الأولى على الخطط التالية: خط أنابيب عبر قبرص إلى تركيا لتصدير غازات دول شرق متوسطة متعددة، ثم إلى دول السوق الأوروبية؛ أو خط أنابيب عبر قبرص واليونان، ليرتبط هناك بشبكة الغاز الأوروبية؛ أو تسييل الغاز في مصنع مقترح للتسييل بالقرب من مدينة ليماسول في جنوب قبرص.

لاقت المشاريع الثلاثة صعوبات في اتخاذ قرارات نهائية بشأن تبني أي منها حتى الآن. فالخط المقترح إلى تركيا، والذي تؤيده الولايات المتحدة بشدة لتقليص اعتماد تركيا على الغاز الروسي، ومحاولة تصدير إمدادات غازية إقليمية مشتركة تجعل إسرائيل المركز الإقليمي الرئيسي لتجارة الغاز في شرق المتوسط، يتطلب نصب محطة ضخ في الجزء الشمالي المحتل من جمهورية قبرص. وقد اشترطت الحكومة القبرصية اتفاقاً مع تركيا لتوحيد الجزيرة وإنهاء الاحتلال قبل الموافقة على مسار الخط عبر قبرص ونصب محطة الضخ لتقوية تدفق الإمدادات على أراضيها المحتلة. ويواجه الخط عبر اليونان صعوبة اقتصادية، إذ إن عمق مياه البحر بين قبرص واليونان تبلغ في بعض المناطق نحو ٢,٥ كيلومتر تحت سطح البحر، الأمر الذي يزيد كثيراً من تكاليف بناء الخط وصيانته لاحقاً، وكذلك من سعر الغاز المفترض جرّه إلى أوروبا، ثم صعوبة تنافسه مع الصادرات الغازية الأخرى. أمّا بالنسبة إلى المشاركة في مصنع التسييل في قبرص، فقد غصّت قبرص النظر عن المشروع في إثر الأزمة المالية التي مرت بها خلال سنتي ٢٠١٢ و٢٠١٣. لقد استمرت المحادثات بشأن الخطين التركي واليوناني عدة أعوام، ويتضح الآن أن مشروع الخط اليوناني يواجه صعوبات جمة دفعت إلى غصّ النظر عنه فعلياً، أمّا الخط التركي، فيلاقي اهتماماً أكبر، لكنه يعاني التقلبات في العلاقات التركية - الإسرائيلية، كما أنه ينتظر تحقيق تقدم ملموس في المحادثات لتوحيد الجمهورية القبرصية، والتي هي دائرة فعلياً في الوقت الحاضر بإشراف الأمم المتحدة.

## الأولوية للأسواق العربية

تغيّر اهتمام إسرائيل فجأة، فبدلاً من إعطاء الأولوية للتصدير إلى الأسواق الأوروبية، اتجه الاهتمام إلى أسواق الدول العربية القريبة التي وقّعت معاهدات سلام معها. ويكمن السبب لهذا التغيير في اعتبارات اقتصادية وجيوسياسية معاً.

لقد اضطرت الشركات العاملة إلى الاقتراض من المصارف الدولية بسبب الثمن الباهظ لتطوير حقلي "تامار" و"لفيتان"، وتقدّر تكاليف المرحلة الأولى لتطوير حقل "لفيتان" نحو ستة مليارات دولار. ومن أجل الحصول على القروض، فإن على الشركات النفطية الحصول على ضمان يتمثل في عقد "بيع وشراء" مع مستهلك كبير، مثل شركات الكهرباء التي تكون قروضها عادة مضمونة من طرف الدولة.

كما اضطرت الشركات النفطية، على غرار بقية الشركات النفطية العالمية، إلى تقليص النفقات مع انهيار أسعار النفط منذ أواسط سنة ٢٠١٤، وأصبح الأجدى لها مدّ خطوط أنابيب قصيرة الطول إلى أسواق قريبة، بدلاً من مد خطوط طويلة وعبر البحار العميقة إلى الدول الأوروبية. فضلاً عن سابق ذكره، فإن هناك أيضاً مسألة التفاوض مع الدول الأوروبية العابرة (الترانزيت)، والتي تتطلب شهراً بل أعواماً ربما، كما تدل على ذلك تجربة مد أنابيب الغاز من روسيا أو الدول المطلة على بحر قزوين

إلى أوروبا، الأمر الذي يؤدي إلى تأخر الموافقة النهائية على عقود "البيع والشراء"، وإلى زيادة النفقات.

استغلت إسرائيل ظروفاً معينة في الدول العربية المجاورة المتصالحة معها، والتي تواجه، كغيرها من الدول العربية الأخرى، استهلاكاً متزايداً للغاز الطبيعي، ونقصاً مرحلياً في إمدادات الطاقة، الأمر الذي سيضطرها إلى تنويع الاستيراد وزيادة بدائل الطاقة.

تبنت إسرائيل، بمساندة الولايات المتحدة، سياسة التصدير أولاً إلى الدول العربية المجاورة المتصالحة معها. والهدف الجيو - استراتيجي لتبني هذه السياسة هو تحقيق تطبيع أكثر ضمانة للعلاقات مع الدول المعنية، وللفرصة التي يتيحها تصدير الغاز بالذات للتغلغل في قطاع الطاقة العربي الاستراتيجي، والنفوذ الذي ستتيحه هذه الخطوة لإسرائيل لاحقاً للمشاركة في تقرير نمو الصناعة العربية، من خلال التحكم في أسعار الغاز والكهرباء.

### تشجيع كبرى الشركات النفطية الدولية على الاستثمار في إسرائيل

ظهر تطور جديد مهم خلال سنتي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ في سياسة الطاقة الإسرائيلية، ربما يؤدي إلى توسيع الآفاق المستقبلية لهذه السياسة. فقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية تشكيل الهيئة الناظمة للغاز الطبيعي، ووفرت لها صلاحيات واسعة، أكبر من تلك الممنوحة لسلطة مكافحة الاحتكار. وقد أدى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو دوراً رئيسياً في إعطاء صلاحيات سيادية أهم للهيئة الناظمة، بحيث باتت قادرة على نقض قرارات سلطة مكافحة الاحتكار، فضلاً عن إمكان الاعتماد على المصلحة الأمنية القومية في تبرير قراراتها. واتخذت هذه الهيئة قراراً مهماً في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٦ فتحت بموجبه لشركات النفط الدولية مجال الاستكشاف في إسرائيل. وأكدت سلطة مكافحة الاحتكار في البيان الذي أصدرته "أن السياسة العامة لإسرائيل، هي تشجيع كبرى الشركات العالمية غير الإسرائيلية المساهمة في سوق الغاز الإسرائيلية الداخلية". وتم في الفترة ٢٠١٦ - ٢٠١٧ تحديد ٢٤ قطعة بحرية طرحها في مناقصات عالمية تستطيع الشركات من خلالها الحصول على عقود للاستثمار في المناطق البحرية الاقتصادية الإسرائيلية. وبما أن القطع البحرية التي سيتم طرحها في المزاد العلني مجاورة لحقلي "تامار" و"لفيتان"، فإن إمكان امتداد الطبقات الجيولوجية الواعدة سيكون عالياً. وتتوقع وزارة البنى التحتية الإسرائيلية، استناداً إلى بحوث خاصة جرت مؤخراً، العثور على ٦,٦ مليارات برميل من النفط الخام، و٢,١٣٧ مليار متر مكعب إضافية من الغاز الطبيعي.

من نافل القول أن أرقام هذه الوزارة أولية وطموحة جداً، وتحديد أنها مبنية على عمليات المسح السيزمي [الزلزالي (seismic)] وليس حفر الآبار الاستكشافية في القطع الجديدة. وما يلفت النظر أيضاً أن الوزارة بدأت تتوقع اكتشافات نفطية تجارية، على الرغم من عدم اكتشاف حقول نفط تجارية في المياه الإسرائيلية حتى الآن، وإنما غازية فقط.

من الواضح أيضاً، أن تحديد هذا العدد الكبير من القطع البحرية للمزاد الدولي الذي ستشارك فيه شركات نفط عالمية، هوردة فعل على الملابس والخلافات التي طرأت على صناعة الغاز الإسرائيلية بسبب النزاع الذي نشب مع الكونسورتيوم بقيادة نوبل إينرجي، الأمر الذي ترك آثاراً سلبية في مدى التزام السلطات الإسرائيلية بالعقود مع الشركات الدولية بعد توقيعها، بل حتى بعد الاستكشاف والتطوير. وما هذه الخطوة إلا التفافة سريعة من جانب السلطات الإسرائيلية على النزاع الذي طرأ خلال الفترة ٢٠١٥ - ٢٠١٦.

تحولت أهداف إسرائيل البترولية، مع الاكتشافات التي تحققت، إلى محاولة استقطاب شركات نفطية غربية كبرى للاستفادة من خبرة هذه الشركات في الاستكشاف المستقبلي، وتحديد المياه العميقة للعثور على حقول نفطية تجارية، الأمر الذي لم يتحقق لها حتى الآن، وفي التمويل، والتقنية العالية، والخبرة والإمكانات في تسويق الغاز. وفي حال حققت إسرائيل هذا الهدف، تكون قد نجحت في كسر طوق المقاطعة العربية التي تواجهها منذ سنة ١٩٤٨.

### الاستكشاف والإنتاج في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧

توسعت آفاق السياسة البترولية الإسرائيلية في الأعوام الأخيرة، لتشمل عدة برامج لاستغلال الثروة النفطية والطاقات المستديمة في الضفة الغربية وهضبة الجولان. وتوسعت عمليات الاستغلال في ظل تدهور الأوضاع السياسية العربية والفلسطينية، علماً بأن قضم الثروة النفطية في المناطق المحتلة يتبع نهج خطوات سلطة الاحتلال في وضع اليد على مصادر المياه منذ خمسينيات القرن الماضي.

بادرت الشركات الإسرائيلية منذ سنة ١٩٩٢ إلى التنقيب عن النفط في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، واكتشفت شركة "غفوعت عولام" حقل مجد في أراضي قرية رنتيس المصادرة قبل عدة أعوام، باحتياط نفطي يُقدَّر بـ ١,٨ مليار برميل، واحتياط غازي بـ ١٨٢ مليار قدم مكعبة. وتمنح إسرائيل الفلسطينيين من تطوير الموارد الطبيعية في أراضيهم، وذلك من خلال إصدار القوانين والأوامر المجحفة.

كما حصلت شركة "أفيك" الإسرائيلية على حقوق الاستكشاف والإنتاج على النفط الصخري في جنوبي هضبة الجولان في قطعة مساحتها ٣٩٥ كم<sup>٢</sup>، وبدأ الحفر في أوائل سنة ٢٠١٤ حين جرى حفر ثلاث آبار استكشافية على عمق ٣٠٠٠ متر. وتكلفة الإنتاج مرتفعة لأنها تستوجب ضغط الصخور وتكسيروها بالوسائل الهيدروليكية. وأعلنت شركة "أفيك" اكتشاف كميات تجارية للنفط الخام في هضبة الجولان المحتلة. والجدير بالذكر أن رئيس الشركة هو البريغادير جنرال احتياط أيفي أيتام، الذي شغل سابقاً مناصب وزير البنى التحتية والتعمير والإسكان. وقد أثارت "أفيك" معارضة قوية في إسرائيل خوفاً من الآثار البيئية الضارة، لأن الشركة تحاول إنتاج النفط الصخري، أي تكسير الصخور بالمياه الممزوجة بالكيماويات، الأمر الذي يتطلب ضخ كميات كبيرة جداً من المياه الممزوجة بالمواد الكيماوية التي تتسرب إلى أحواض المياه الجوفية المستعملة للشرب والزراعة. وقد حاولت الشركة اتباع أساليب شعبية لكسب الرأي العام بالادعاء أن في إمكانها تحقيق الاستقلال الطاقوي لإسرائيل وتحسين اقتصادها، وجعلها "قوة نفطية" في الشرق الأوسط. لكن تبقى هناك أسئلة غامضة بشأن شركة "أفيك" من دون أجوبة واضحة: منها على سبيل المثال، حجم اكتشافها في الجولان، إذ ادعت أنها ستلبي مجمل الاستهلاك النفطي الإسرائيلي لعقدين من الزمن، أي بمقدار ٢٧٠ ألف برميل يومياً، لكن التجارب تدل حتى الآن على أن الطاقة الإنتاجية هي أقل من ذلك كثيراً، ولا تكاد تكون كافية لتلبية ٢٪ تقريباً من استهلاك إسرائيل النفطي.

واتخذت إسرائيل خطوة ثانية في استغلال الجولان، بمنحها امتيازاً لشركة كينيت إينرجي على قطعة أرض مساحتها ٤٠٠ دونم لتشييد مزرعة لتوليد طاقة الرياح، وقد استوطنت نحو ١٦٠٠ عائلة في الجولان في إثر البدء بمشاريع الطاقة هذه.

## التصدير إلى الدول العربية

توفرت عدة عوامل ساعدت على تصدير الغاز الإسرائيلي إلى دول عربية، فقد ارتفع الطلب عربياً على الغاز بشكل ملحوظ، بحيث أخذ يشكل نسبة تقارب نصف إجمالي استهلاك الطاقة الكلي للمنطقة في سنة ٢٠١٢. وازداد الاهتمام بتزويد قطاعي الكهرباء والصناعة من الغاز، ومن المتوقع أن يزداد استهلاكه بمعدل يصل إلى ٢,٥٪ سنوياً خلال الفترة ٢٠١٢ - ٢٠٤٠ ليرتفع الطلب من ٢٠٢٦,٦٥ ترليون قدم مكعبة سنوياً في سنة ٢٠١٢، إلى ٢٠٦٨,٨٨ ترليون قدم مكعبة سنوياً في سنة ٢٠٤٠، وذلك بحسب تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأميركية.

وأدى ازدياد استهلاك الغاز عربياً إلى اضطراب بعض الدول العربية ذات مصادر الطاقة المحدودة إلى تنويع مصادر الطاقة، ثم استيراد الغاز. ومن الملاحظ أنه في ظل التشرذم السياسي العربي الراهن، فإن ثمة غياباً فاضحاً لتجارة الغاز العربية، باستثناء مشروع غاز "دولفين" لتصدير الغاز القطري إلى كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان، وتصدير شركة "سونطراك" الجزائرية غاز الترانزيت إلى كل من تونس والمغرب، عبر خطوطها التصديرية إلى إيطاليا وإسبانيا، وتصدير الغاز القطري المسال والغاز المصري إلى الأردن.

وتسعى إسرائيل، بدعم قوي من الولايات المتحدة، لأن تصبح محوراً لصناعة الغاز في شرق المتوسط، فالولايات المتحدة تدعم إسرائيل في استغلال تصدير الغاز كوسيلة لترسيخ التطبيع المادي على المدى البعيد مع الدول العربية المتصالحة معها. إلا أن فرضيات السياستين الإسرائيلية والأميركية قصيرة النظر لأنها تتصور أن العلاقات البترولية ستزيد التطبيع والعلاقات الحسنة، من دون أي مخاطر مستقبلية، ذلك بأن السياسات البترولية أدت في بعض الأحيان إلى خلافات نتج منها صراعات ونزاعات عسكرية، وخصوصاً في حال عدم توفر قواعد متينة تخدم الأمن القومي والمصالح المتبادلة للأطراف المعنية، كما أن من المحتمل أن يؤدي التعاون الإسرائيلي - العربي البترولي إلى نشوب حروب مستقبلية، بدلاً من أن يكون وسيلة لبناء الثقة وتمتين العلاقات المرجوة.

واللافت أيضاً، أن الشركات العاملة في الحقول البحرية الإسرائيلية مضطرة إلى توقيع عقود "بيع وشراء" بسرعة لاستعمالها كضمان تقدّمه إلى المصارف الدولية لدى الاقتراض منها، وهناك محادثات جارية لتصدير الغاز إلى كل من مصر والسلطة الفلسطينية. وهنا، فإن الضغوط الإسرائيلية في تجميد تطوير حقل "غزة مارين" لعقدين من الزمن، تشكل خلافاً في المصالح، لأن حقل "غزة مارين"، على الرغم من ضآلة احتياطه، يمكن أن يساهم في تزويد محطة كهرباء غزة، ومحطة كهرباء جنين المقرر إنشاؤها في الضفة الغربية، فضلاً عن السماح بتصدير كميات محدودة إلى الأردن. إلا أن إسرائيل تخطط لتصدير الغاز من حقولها البحرية إلى كل من غزة وجنين والأردن، الأمر الذي يخلق تناقضاً في المصالح، قد ينجم عنه عدة نزاعات في المستقبل.

ووقّعت شركة الكهرباء الأردنية (شركة مساهمة عامة) عقداً في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ مع شركة "نوبل إنبرجي" الأميركية لشراء ٤٥ بليون متر مكعبة من غاز حقل "لفيتان" على مدى ١٥ عاماً (أي تصدير ٢٩٠ مليون قدم مكعبة يومياً). وسيتم التصدير بعد انتهاء المرحلة الأولى لتطوير حقل "لفيتان" وتشديد خط أنابيب يمتد من إسرائيل إلى الأردن (طالب الأردن بأن تتحمل إسرائيل تكاليف تشييد الخط). وتشير المعلومات الرسمية الأردنية إلى أن الصفقة مع إسرائيل ستزود الأردن بدءاً من سنة ٢٠١٩، بنحو ٤٠٪ من استهلاك البلد للطاقة، وبأسعار أقل من أسعار البدائل، مع العلم بأن إعلان الاتفاقية العام لم يُفصح عن سعر الغاز الذي ستشتريه الأردن.

وكانت الشركة الأردنية قد وقّعت في سنة ٢٠١٤ مذكرة تفاهم مع كونسورتيوم تقوده "نوبل إنرجي" لاستيراد الغاز، لكن غُض النظر عن هذه المذكرة في حينه نظراً إلى الخلافات الداخلية بين السلطات الإسرائيلية والكونسورتيوم إزاء فحوى العقود وشكل تملك الكونسورتيوم للأسهم في حقل "لفيتان". وتزامن هذا الخلاف بشأن حقوق الكونسورتيوم مع معارضة برلمانية وشعبية أردنية لشراء الغاز الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى تجميد مذكرة التفاهم في حينه، وذلك بعد أن رفضه البرلمان الأردني.

تواجه اتفاقيات تصدير الغاز الإسرائيلي إلى الدول العربية عدة صعوبات، منها الرفض الشعبي والبرلماني الذي برز في كل من مصر والأردن والمناطق الفلسطينية المحتلة، وكذلك الخلافات الجيوسياسية الإقليمية، مثل، رفض تطوير حقل "عزة مارين" والخلافات البحرية الحدودية بين لبنان وإسرائيل، فضلاً عن النزاعات المزمّنة (زيادة عدد المستعمرات، وقضم أراضي المسجد الأقصى في القدس) التي يمكن أن تتعقد وتتصاعد في حال تفاقم الخلافات. فهذه النزاعات قد تعرقل مد خطوط أنابيب إسرائيلية إلى دول الجوار، أو حتى تقود إلى نسفها، مع تزايد العمليات العسكرية غير النظامية في المنطقة. وقد أناطت إسرائيل مهمة حماية حقول الغاز ومنصات التنقيب إلى الوحدة "١٣" في سلاحها البحري، علاوة على اعتماد منظومة صواريخ اعتراضية مضادة للصواريخ على متن سفنها البحرية.

وتواجه إسرائيل منافسة من الدول العربية المصدرة للغاز، وفعلاً، نجد أن الأردن استطاع الاتفاق مع شركة شل العالمية لتزويده بالغاز القطري المسال عن طريق منصة خاصة في ميناء العقبة تم تمويلها من طرف الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. كما تزود مصر الأردن بالغاز الطبيعي على الرغم من أن خلافات عديدة نشبت بين الطرفين بشأن السعر وحجم الإمدادات، الأمر الذي أوقف الإمدادات لفترات طويلة خلال الأعوام الأخيرة، وألحق أضراراً اقتصادية بالغة بالأردن. ويمكن للعراق تصدير الغاز إلى الأردن في حال توفر الأوضاع السياسية الملائمة في بغداد. وهناك إمكانات متاحة لتصدير الغاز القطري إلى عدة دول خليجية، إذ بدأ التصدير إلى الكويت. وبناء على حجم الاكتشافات المستقبلية في كل من لبنان وسورية، فإنه يمكن فتح أسواق عربية قريبة لها. أخيراً، تقلصت الأرباح المتوقعة من الاستثمارات الغازية في المرحلة الحالية، نظراً إلى هبوط أسعار الغاز الطبيعي إلى أقل من نصف معدلات سنة ٢٠١٣، بحيث وصلت الأسعار إلى ٤ - ٦ دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، بدلاً من ١٢ - ١٤ دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، الأمر الذي يؤثر سلباً في اقتصاديات المشاريع الغازية، وتحديدًا في مياه شرق المتوسط العميقة ذات التكاليف الباهظة. ومن غير المتوقع في المستقبل المنظور أن ترتفع الأسعار إلى المستويات القياسية التي سجلتها قبل سنة ٢٠١٤، نظراً إلى التخمة التي أحدثها إنتاج النفط الصخري الأميركي، أي أن الشركات ستحاول ترشيد نفقاتها بقدر الإمكان ولفترة طويلة.

## آفاق السياسة البترولية الإسرائيلية

تطرح هذه الورقة عدة محاور لآفاق السياسة البترولية الإسرائيلية، وتتطلب هذه المحاور دراسات وأبحاثاً مكثفة لمعرفة كيفية التعامل معها من طرف الجانب العربي:  
- ما مدى حجم تزويد الإمدادات الغازية المتوقعة للدول العربية، وما هو مدى التغلغل المتوقع في قطاع الطاقة العربي؟ وهل ستنجح هذه المحاولة في ضوء الخلافات الإسرائيلية - العربية؟ وماذا ستكون ردة الفعل الشعبية في الدول العربية المعنية؟

- ما مدى نجاح إسرائيل في استقطاب الشركات النفطية الدولية الكبرى للاستثمار في قطاعها البترولي؟ وما هو تأثير هذا الاستقطاب في إعطاء صناعة البترول الإسرائيلية زخماً جديداً؟ وهل من الممكن، على سبيل المثال، تطوير الصناعة النفطية، علاوة على الغازية، في إسرائيل؟

- هل سيتغير ميزان القوى جذرياً مع الدول العربية في حال اكتشاف إسرائيل احتياط نفطي تجاري يسمح، كما هي الحال مع الغاز، بالاكتفاء الذاتي والتصدير؟ وهل ستحاول إسرائيل الانضمام إلى المنظمات البترولية المتخصصة؟ وهل ستسمح الدول النفطية العربية لها بذلك، أم إن تطوير صناعة البترول الإسرائيلية سيشكل نصراً معنوياً لإسرائيل بعد عقود من الفشل في اكتشاف الموارد الهيدروكربونية؟

- ما هي الإمكانيات لتطوير صناعة الغاز الإسرائيلية كي تنجح في فرض نفسها كمحور وقاعدة لهذه الصناعة في شرق المتوسط؟ وما هو دور الولايات المتحدة؟ وما هي البدائل؟ وهل يمكن لمصر، مع اكتشافاتها الغازية العملاقة مؤخراً، أن تحل مكان إسرائيل كمحور لصناعة الغاز في شرق المتوسط وذلك بعد اكتشاف حقل "زهر" العملاق في أب/أغسطس ٢٠١٦، ونظراً إلى توفر البنى التحتية لمصر بعد عقود من إنتاج الغاز وتصديره، وإلى مشاريع شركة "إيني" في تصدير غاز "زهر" وغازات حقول صغيرة مجاورة عبر خط أنابيب بحري إلى إيطاليا، ثم شبكة أنابيب السوق الأوروبية المشتركة؟ وكيف ستتمكن مصر من القيام بالدور المحوري لصناعة الغاز في شرق المتوسط في ضوء الاستهلاك الداخلي المتزايد للغاز في مصر؟

- كيف سيتم التعامل مع كل من الخلاف اللبناني - الإسرائيلي البحري الحدودي ومسألة تطوير حقل غزة مارين؟ وهل سيتم الاعتماد على وساطة أطراف ثالثة للوصول إلى حلول تحافظ على المصالح المشتركة، أم سيتم اللجوء إلى النزاعات العسكرية لحل هذه الخلافات؟ وماذا عن التعامل مع الحقول المشتركة التي تتجاوز فيها الطبقات الجيولوجية الحدود السياسية ما بين إسرائيل ودول عربية؟ وكيف ستتجاوب دول عربية مع شركات إسرائيلية أو دولية تعمل في حقول قريبة جداً من حدود دول عربية؟ وهل ستحتفظ الدول المعنية بحقوقها واللجوء إلى القضاء الدولي لحل النزاعات، بعيداً عن الزيادات السياسية المحلية؟ وهل ستعتبر مقاضاة إسرائيل اعترافاً ضمناً بها؟ وفي غياب هذا البديل، هل سيلجأ الطرف العربي إلى النزاع العسكري؟ وإلى متى السكوت عن استغلال الثروات الطاقوية في الأراضي المحتلة؟ ألا يُعتبر هذا السكوت نوعاً من القبول؟ وهل يستوجب هذا الاستغلال الاقتصادي للثروات الطبيعية في الأراضي المحتلة طرح الخلاف أمام المناظر القضائية الدولية؟ ■

